

وليد حباس *

بين سياسات الاستيعاب والاستيعاب الذاتي: منصور عباس لا يقرأ اليمين الصهيوني جيداً

مقدمة

في الأول من نيسان ٢٠٢١، توجه منصور عباس إلى الإسرائيليين في خطاب استمر سبعة دقائق بُث بشكل متزامن على قنوات التلفزة الإسرائيلية الرئيسية كلها. ويمكن تلخيص الخطاب في عبارة منصور عباس التي وجهها إلى الإسرائيليين ومفادها أن «ما يجمعنا أكبر بكثير مما يفرقنا». جاء هذا الخطاب بعد تصريحات سابقة لمنصور عباس أراد من خلالها التقرب من حزب الليكود، وعدم استثناء إمكانية التحالف مع نتنياهو في أي تشكيلة حكومية مستقبلية. وقد رأى العديد من المحللين العرب والإسرائيليين، بأن سلوك

عباس، والقائمة العربية الموحدة التي يرأسها، يؤشر على ولادة «نهج سياسي جديد»، يمكن تلخيصه بالنقاط التالية: (١) الانفصال عن الفلسطينيين خارج إسرائيل من خلال قطع الروابط السياسية مع الضفة الغربية، قطاع غزة، ودول عربية أخرى؛ (٢) انخراط الفلسطينيين في إسرائيل في المجتمع الإسرائيلي اقتصادياً؛ (٣) إعادة تعريف العرب داخل إسرائيل من خلال تصنيفات لا سياسية تسقط عنهم فلسطينيتهم، أو تضعها في مرتبة لاحقة على تصنيفات أخرى غير سياسية، كالهوية الإسلامية؛ (٤) عدم استبعاد التنسيق والتحالف مع الأحزاب الإسرائيلية كافة، من اليمين واليسار على حدّ السواء.^٢

تحاول هذه المقالة معالجة «النهج السياسي الجديد» نظرياً بالاستناد إلى علاقة المستعمر - الأصلاني، وإجراء

* باحث في «مدار»

walidhabbas1980@gmail.com

بعض المقارنات التاريخية مع تجارب استعمارية أخرى. وترى المقالة أن خطاب عباس يشكل لحظة فارقة على مستوي العمل السياسي - الحزبي للفلسطينيين في إسرائيل بحيث أنه يمهّد الطريق للتنازل عن وضعية الأصلانية التي حافظت عليها الأحزاب العربية داخل إسرائيل على الرغم من انخراطها في الكنيست. نظرياً، يقف الأصلاني والمستوطن على النقيض من بعضهما البعض في علاقة صراعية جوهرها الأرض والهوية القومية وتقرير المصير. بالنسبة للأصلاني، قد تتمظهر هذه العلاقة الصراعية بأشكال شتى، ابتداء من علاقة صراعية صفرية (إما المستوطن وإما الأصلاني ولا حل وسط)، وصولاً إلى علاقة صراعية براغماتية ترجى مسألة الهوية إلى مستقبل غير معلوم لكن دون أن تطمسها أو تلغيها. في هذا النوع البراغماتي من الصراع تبقى مسألة الهوية القومية حاضرة في المخيال الجماعي للأصلانيين، لكنها تكون غائبة مؤقتاً عن البرنامج السياسي، بحيث أن الأصلاني يكتف بممارسته السياسية حول موضوع المساواة الحقوقية والمدنية كما هو الحال في خطاب «دولة لكل مواطنيها». في كلا الحالتين، سواء في الصراع الصفرية أم البراغماتي، فإنه وعلى العكس من خطاب عباس: «ما يفرّق الأصلاني والمستوطن أكبر بكثير مما يجمعهما».

تدعي هذه المداخلة أن خطاب عباس يشكل بداية للتنازل عن الأصلانية من خلال وأد (وليس مجرد التغاضي عن) الأبعاد القومية والهوياتية التي تشكل النخاع الشوكي لمفهوم الأصلاني. سأطلق على هذه الممارسة، غير المسبوقة في الممارسة السياسية للأحزاب العربية في إسرائيل، سياسة الاستيعاب الذاتي (self-assimilation) والتي تشير إلى «مبادرة» الأصلاني إلى استيعاب ذاته داخل مجتمع المستوطنين بدل من أن يشكل بديلاً، أو تهديداً، له من الخارج، بينما تشترك مجتمعات الاستعمار الاستيطاني بمحاولات مختلفة يقوم بها المستعمّر لاستيعاب ما تبقى من الأصلانيين في نسيجه الاجتماعي، فإن الاستيعاب الذاتي هو محاولة الأصلاني الاندماج الكلي في مجتمع المستعمّرين، وأحياناً على الرغم من المستعمّرين. وتهدف المقالة إلى أمرين: أولاً، إثارة نقاش نظري حول مشاركة الفلسطينيين في العملية السياسية داخل إسرائيل من خلال الاستفادة من مفهوم «الاستيعاب» كمفهوم مركزي في دراسات الاستعمار الاستيطاني. لكن على العكس من العديد

من التجارب الاستعمارية حيث يقوم المستوطنون أنفسهم بفرض سياسات الاستيعاب لمحو الأصلانية، فإن خطاب منصور عباس هو محاولة لاستيعاب ذاته داخل مجتمع المستوطنين دون أن يعني ذلك وجود إجماع كامل من كل أطراف العمل السياسي الصهيوني. في القسم الأول، تحاول المقالة شرح مفهوم «الاستيعاب» باعتباره إحدى الممارسات اللازمة لمشاريع الاستعمار الاستيطاني. يلي ذلك نقاش لمفهوم الاستيعاب من وجهة نظر المستوطن ثم من وجهة نظر الأصلاني، والكيفية التي يمكن أن تنطبق فيها سياسات الاستيعاب على الفلسطينيين في إسرائيل. ويلخص القسم الأخير إسقاطات «النهج السياسي الجديد» على المجتمع الفلسطيني في الداخل.

ما هي سياسات الاستيعاب؟

في قراءته التاريخية لتطور المواجهة ما بين المستوطن والأصلاني في أستراليا، استخلص باتريك وولف (Patrick Wolfe) بأن **محو الأصلانيين** (لنميزها مؤقتاً عن **محو الأصلانية**) كان قد مرّ في ثلاث مراحل رئيسية وتكاملية: ^٢ المواجهة (confrontation)، العزل (carceration)، ثم الاستيعاب ^٤ (assimilation). شملت المواجهة الفعل العنيف والمباشر لمحو الأصلانيين، إما من خلال الإبادة أو استدخال الأوبئة أو الطرد الجماعي. تم في مرحلة لاحقة عزل ما تبقى من الأصلانيين في محميات لضمان عدم تطوره إلى كتلة ديمغرافية تقض مضجع النسيج الاجتماعي للمستوطنين. وهذا قد لا يختلف جوهرياً عن فترة الحكم العسكري (١٩٤٨-١٩٦٦) داخل إسرائيل التي تخلّوها أحياناً محاصرة لحركة الفلسطينيين داخل بلداتهم. ^٥ لكن في نهاية المطاف، يجد المستعمّر نفسه أمام مسألة الأصلانية المتبقية على الأرض والتي تظل شبحاً يرفرف في سماء المشروع الاستيطاني. من هنا يلجأ المستعمّر إلى سياسة الاستيعاب الهادفة إلى محو الأصلانية كمقولة، وممارسة، وصيرورة من خلال استيعاب (ما تبقى من) السكان المحليين داخل التشكيلية الاجتماعية للمستعمرة.

وعادة تأتي سياسة الاستيعاب، كأخر خيار يفضلها مجتمع المستوطنين لإلغاء الأصلانية من خلال اتباع ما يمكن تسميته المحو «اللطيف» الذي يتستر تحت غطاء المساواة المدنية. ولا يعني الاستيعاب الاعتراف



صورة مدمجة تجمع (من اليمين): منصور عباس، نتياهو وسموتريتش. (أ.ف.ب)

بخصوصيتهم الإثنية أو القومية وإنما للدفاع عن قضايا اجتماعية قد يشترك معهم فيها طيف واسع من الإسرائيليين اليهود. وهذا ما يمكن استخلاصه من عبارة منصور عباس «ما يجمعنا أكثر بكثير مما يفرقنا»، التي تعتبر نقيضاً للعلاقة السابقة التي جمعت الأحزاب العربية بالمؤسسة الإسرائيلية.

بيد أن المشاريع الاستعمارية الاستيطانية التي تحدث عنها وولف، وامتدت من القرن الـ ١٦ وحتى القرن الـ ٢٠، كانت تختلف بنيوياً عن المشروع الصهيوني في كونها أسست العلاقة الصراعية ما بين المستعمر والمستعمّر حول مقولات العرق و/أو اللون و/أو الإثنية.^٦ وبالتالي، كان «استيعاب» ما تبقى من الأصليين داخل النسيج الاجتماعي لدولة المستوطنين يقوم على أسس ثقافية وبيولوجية بالدرجة الأولى، الأمر الذي يعني أن المشاركة السياسية للأصليين في مؤسسات دولة المستوطنين مشروط بقدرته الدولة على «تبييضهم» بيولوجياً وثقافياً.^٧ فمثلاً، سياسات التزويج في استراليا، الولايات المتحدة والبرازيل كان قد نجم عنها ذريات هجينة كانت في كل جيل جديد تبتعد في تركيبه دمها عن الأصلانية وتكتسب مكونات بيولوجية أكثر «بيضاء». أما خير مثال على سياسات الاستيعاب الثقافي فهو الأحياء التي أقيمت في أطراف المدن الأسترالية ليقطنها أبناء الجيل الثاني من نسل المتزوجين، قبل أن يتم «تأهيلهم» تربوياً وثقافياً بحيث أن أنسالهم في المستقبل قد تكون مرشحة لترك هذه الأحياء والعيش بين مجتمع المستوطنين بشكل طبيعي.

بالأصلانية كمكون آخر ضمن التنويع التي قد يقوم عليها مجتمع المستوطنين، وإنما هي ممارسة استعمارية تهدف بالأساس إلى تزوير التاريخ من خلال «أصلنة» المستوطن بالتوازي مع لا-أصلنة الأصليين، بحيث يتم إجبار الأصليين على الانصياع التام للبنية السياسية، الأيديولوجية والاقتصادية لمجتمع المستوطنين والذوبان داخل نسيجهم الاجتماعي.^٦ باختصار، سياسات الاستيعاب هي ممارسات استعمارية تطمح إلى إلغاء هرميات الاستعمار على قاعدة أن المكون الاجتماعي والثقافي والسياسي للمستوطن هو الأساس المعياري الذي على الأصلاني الانجذاب نحوه والذوبان بداخله. ولا بد من الإشارة إلى أن الاستيعاب التام للفلسطينيين يختلف نظرياً وعملياً عما يسميه سامي سموحة بالديمقراطية الإثنية.^٧ تعترف الدولة في نموذج الديمقراطية الإثنية، ضمناً أو علناً، بوجود فروقات بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية بناء على «حقوق جماعية» ذات طابع سياسي. في المقابل، يعني الاستيعاب أن الديمقراطية تستوعب كل المواطنين على قدم المساواة بحيث أن ثنائية عربي-يهودي لا تنعكس على التمثيل السياسي كون كل أفراد الجماعتين متفقون على هوية الدولة السياسية، لكنهم قد يختلفون على الأبعاد الثقافية والاجتماعية والأيديولوجية للبنية الفوقية. وبكلمات أخرى، لا يعني استيعاب الفلسطينيين في إسرائيل مجرد مشاركتهم في الكنيسة، وإنما اعترافهم الصريح بأنهم إسرائيليون غير يهود بحيث لا تكون مشاركتهم السياسية في مؤسسات الدولة مدفوعة

لا يمكن تخيل سياسات الاستيعاب استراليا والولايات المتحدة والبرازيل تحدث في إسرائيل. على اعتبار أن الصراع بين المستوطن والأصلاي لا يتمظهر على شكل فروقات في اللون، العرق أو الثقافة، بل إن المستوطن الإسرائيلي يعرف ذاته، ويميز نفسه عن الأصلاي، من خلال الدين، وبالتحديد الدين اليهودي الذي يجد نفسه مستعداً لتهويد كل شيء يمر من أمامه ما عدا الانسان.

سياسة الاستيعاب عندما يكون صراع الأصلاي على أرضه ليس مجرد صراع على وسائل معيشية (كالرعي، مصادر المياه، التنقل الحر في الطبيعة)، وإنما أيضاً صراع على هوية الأرض (الجزائر، إيرلندا، فلسطين). في إسرائيل، وعلى الرغم من هيمنة الخطاب الديني على علاقة المستعمر-المستعمَر، إلا أن جوهر الصراع يقوم على أسس قومية تتعلق بهوية الدولة، ومن هي الجماعة التي ستمثلها مؤسسات الدولة وتعتبر عن مصالحها. لذا، فإن ممارسة إسرائيل لسياسات «الاستيعاب» بحق الفلسطينيين بداخلها لا يمكن أن تتم إلا على المستوى السياسي الذي يبقى فيه الفلسطيني محافظاً على مكوناته الثقافية والاجتماعية والدينية، ولكنه يتنازل كلياً عن هويته السياسية، ويقطع الحبل السري الذي يربطه بجذوره التاريخية باعتباره جزءاً من شعب فلسطيني يسعى إلى بناء دولة. لكن هل بالفعل تسعى إسرائيل (بمكوناتها الاجتماعية والسياسية الراهنة) إلى استيعاب فلسطيني الداخل، حتى لو تنازلوا عن هويتهم القومية وعروبتهم بالمعنى السياسي؟

سياسات الاستيعاب كأحد خيارات المستوطنين؟ ليس في إسرائيل

يقوم الاستعمار على ثلاثة مبادئ: أولاً، قيام شعب أجنبي بغزو أراضي الغير؛ ثانياً، تكون السيادة بيد المستعمر الذي يحافظ عليها بالقوة أو من خلال إنشاء نظام سياسي يهيمن عليه المستعمرون أنفسهم؛ ثالثاً، فرض بنية «عمودية» (vertical structure) تصنف السكان المستعمرين في مرتبة أدنى من الناحية القانونية والإدارية والاجتماعية والثقافية و/ أو البيولوجية.¹⁰ ينطوي هذا التعريف الجامع الشامل

لا يمكن تخيل هذه السياسات تحدث في إسرائيل، على اعتبار أن الصراع بين المستوطن والأصلاي لا يتمظهر على شكل فروقات في اللون، العرق أو الثقافة. بل إن المستوطن الإسرائيلي يعرف ذاته، ويميز نفسه عن الأصلاي، من خلال الدين، وبالتحديد الدين اليهودي الذي يجد نفسه مستعداً لتهويد كل شيء يمر من أمامه ما عدا الانسان. فلا يمكن تحويل الفلسطينيين إلى يهود، ولا يمكن لسياسات التزاوج (إذا شئنا إحداث مقارنة مع دراسة وولف حول البرازيل، على سبيل المثال) أن تجعل النسل القادم من الفلسطينيين أقرب إلى اليهودية وأبعد عن العروبة. ومع ذلك، ثمة نافذة وحيدة لممارسة سياسات الاستيعاب بحق الفلسطينيين داخل إسرائيل: التنازل عن الطموحات القومية العربية-الفلسطينية. هذا يعني محو الأصلاية كوجود اجتماعي متخيل (بغض النظر عن جذوره التاريخية ومبرراته الأخلاقية في الحالة الفلسطينية)، دون أن يعني ذلك محو الأصلايين كأفراد والذين سيظلون، وبعد مئة عام أخرى، مواطنين عرباً داخل دولة إسرائيل اليهودية.

لكن من وجهة نظر المستعمر، تأتي سياسات استيعاب الأصلايين ليس فقط عندما تنعدم الإمكانية التاريخية (أو على الأقل يتم استنفاد الخيارات) لمحو الأصلاي بشكل عنيف. بل إن الاستيعاب يشترط كذلك عدم وجود هوية قومية جماعية للأصلايين، أو التنازل عن هذه الهوية في حال كان لها حضور تاريخي. فكل مشاريع الاستعمار الاستيطاني تخلق علاقة صراعية تناحرية بين المستوطن والأصلاي. لكن لا تنطوي هذه الصراعات كلها على بعد قومي، بحيث أن الأصلايين أيضاً، وليس فقط المستوطنون، يعتبرون أنفسهم جماعة قومية متجانسة تسعى إلى تقرير المصير السياسي، من غير الممكن أن يقوم المستعمر بتنفيذ

تعتبر إسرائيل حالة استثنائية في كون معظم الإسرائيليين ينزعون باستمرار على إعادة إنتاج الفروقات بينهم وبين الفلسطينيين في الداخل وكأنهم، بشكل مغاير لتجارب تاريخ الاستعمار الاستيطاني، يعيدون إنتاج وضعيتهم كمجتمع استعمار استيطاني. فقانون القومية يعتبر مثلاً واضحاً على عدم وجود نية لاستيعاب الفلسطينيين داخل التكوين السياسي للدولة.

ضوء توصيتها بالجنرال العسكري غانتس في أعقاب انتخابات آذار ٢٠٢٠، إلا أنها لم تكن بذلك القدر من الحدية التي تتصف بها الانتقادات الإسرائيلية التي أطلقها اليمين الصهيوني تجاه أي رئيس حكومة مستقبلي يتحالف مع حزب عربي. بل إن سموتريتش، رئيس القائمة الصهيونية الدينية، رفض بشكل قاطع سيناريو تحالف نتنهاو مع منصور عباس بهدف انتشال إسرائيل من أزمته السياسية كونه قد «يشرعن» (أو لنقل إنه سيذهب بسياسات الاستيعاب إلى حدها الأقصى) الأحزاب العربية في دولة اليهود.

لا يعتبر هذا الرفض الواضح لاستيعاب فلسطيني الداخل وتطبيع العلاقة معهم من خلال منح أحزابهم القيمة السياسية نفسها التي تحظى بها الأحزاب الصهيونية لا يعتبر رفضاً اعتباطياً. وربما يعود السبب إلى أن مسألة الأصلانية، كهوية سياسية نقيضة لم تنته بعد، كون مشروع الدولة الفلسطينية لا يزال مطروحاً على جدول أعمال التاريخ، وإن كان في داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. وربما سيكون من الجائز نظرياً الافتراض بأن تعامل الإسرائيليين، وبشكل خاص اليمين الصهيوني، مع قضية الاستيعاب السياسي لفلسطيني الداخل سيختلف اختلافات جوهرية في حال لم يكن هناك مسألة فلسطينية غير محلولة في الأرض المحتلة في العام ١٩٦٧. فمنذ أن صعد حزب الليكود إلى الحكم في العام ١٩٧٧، بدأت هيمنة الأشكناز بالأقول (وإن كانت لم تصل إلى نهايتها بعد)، وبدأت الدولة «باستيعاب» كل مكوناتها الديمغرافية التي طالما اعتبرت في مكانة متدنية كالشرقيين والأثيوبيين. كما أن دولة إسرائيل استوعبت بكل سلاسة أكثر من مليون روسي وروسية لا توجد دلائل دامغة على يهوديتهم. لكن الأمر يختلف عند الحديث عن المواطنين العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل. ومع أن إسرائيل تشخص الصراعات الما-

على تعقيدات مهمة تتعلق بهرمية العلاقة ما بين المستعمر والمستعمَر والتي تظهر بأشكال متنوعة في سياقات استعمارية مختلفة. فمثلاً، في حالة الاستعمار الاستغلالي (exploitative colonialism) يحاول المستعمر الحفاظ على هذه الهرمية بحيث أن دونية المستعمر القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية تعتبر أمراً حيويلاً لاستمرار «نجاح» المشروع الاستعماري. بل إن انكسار التراتبية الاستعمارية يعدُّ بداية النهاية بالنسبة للمشروع الاستعماري الاستغلالي. في المقابل، فإن منطق الاستعمار الاستيطاني مناقض تماماً. فالمستوطن يسعى إلى إلغاء الهرمية القائمة على تفوق المستعمر بأسرع وقت لكي يكف عن كونه مجتمع استعمار استيطاني ويتحول إلى دولة «طبيعية»^{١١}. وباختصار، عندما يقوم الاستعمار على استغلال الإنسان فإنه يعمل على إعادة إنتاج الفروقات، بينما عندما يقوم الاستعمار على الاستيطان على الأرض وتحويلها إلى «وطن قومي» جديد فإنه يعمل، وبلا هوادة، على محو الأصلانية بهدف إلغاء الفروقات.

لكن إسرائيل تعتبر حالة استثنائية في كون معظم الإسرائيليين ينزعون باستمرار على إعادة إنتاج الفروقات بينهم وبين الفلسطينيين في الداخل وكأنهم، بشكل مغاير لتجارب تاريخ الاستعمار الاستيطاني، يعيدون إنتاج وضعيتهم كمجتمع استعمار استيطاني. فقانون القومية يعتبر مثلاً واضحاً على عدم وجود نية لاستيعاب الفلسطينيين داخل التكوين السياسي للدولة.^{١٢} كما أن حالة التخبط بين أطراف اليمين الصهيوني خلال ماراثون الانتخابات بين العام ٢٠١٩ والعام ٢٠٢١، كشفت عن مأزق اليمين الصهيوني والمتمثل في رفض فكرة وجود حزب عربي داخل أي تحالف حكومي.^{١٣} فمثلاً، على الرغم من حدة الانتقادات العربية التي طالت القائمة المشتركة على

ثمة علاقة عضوية بين «استيعاب» المواطنين العرب داخل إسرائيل وبين حل المسألة الفلسطينية في الأرض المحتلة. لكن أحد الفروقات الأساسية ما بين اليسار واليمين الصهيونيين، يكمن في طريقة رؤيته لهذه العلاقة العضوية.

كونه يرفض إقامة دولة فلسطينية في الأرض المحتلة. وإذا كان هناك خطاب لبعض مكونات اليمين (خاصة الليكود) يتضمن مفهوماً لحل الدولتين، فإنه يأتي من باب الكياسة الدبلوماسية، وليس الإيمان الحازم بهذا الحل. وبالتالي، طالما لم تقم الدولة الفلسطينية، فإن العربي، سواء في داخل إسرائيل أو الأرض المحتلة، سيظل تهديداً استراتيجياً بالنسبة لليمين الرفض لفكرة قيام الفلسطيني بتقرير مصيره السياسي. وقد يتفاقم هذا الرفض في ظل صعود تيارات اليمين الجديد، خاصة الصهيونية الدينية، التي ترى أن استيطانها في الأرض المحتلة ومنع سيادة «الأغيار» على أي قطعة داخل إسرائيل الكبرى يعد بمثابة جزء من الشريعة الدينية.¹⁴ وعليه، يضع اليمين الصهيوني المواطنين العرب في مرتبة «شبه مواطن» بحيث أن مشاركتهم في الكنيسة من وجهة نظر اليمين هي تأكيد على «الديمقراطية» الإسرائيلية، بيد أن رفضهم كلاعبين سياسيين متكافئين يأتي من باب التأكيد بأن «الديمقراطية» هي ديمقراطية يهودية وحسب. ويمكن القول إن خطاب منصور عباس جاء موجهاً إلى اليمين الصهيوني بشكل خاص، على الرغم من (أو ربما بسبب) الرفض الصريح للأحزاب اليمينية لاستيعاب المواطنين العرب بشكل كامل داخل المنظومة السياسية.

سياسات الاستيعاب كأحد خيارات

الأصلايين: «النهج السياسي الجديد» الذي

أطلقته القائمة العربية الموحدة

تجد الأحزاب العربية المشاركة في انتخابات الكنيسة نفسها مضطرة على الدوام على الملاءمة ما بين مسألتين حيويتين: الأولى، المحافظة على الهوية القومية وعدم التنازل عن حق الشعب الفلسطيني في إقامة

بين-صهيونية (بالتحديد صراعات العلمانية-الدينية) باعتبارها الأبرز التي تفتعل التصدعات الداخلية في السنوات الأخيرة، إلا أن المسألة العربية داخل إسرائيل ما تزال تشكل تهديداً قد يجتمع حوله كل أطراف اليمين الصهيوني.

وتتميز إسرائيل (أحزاب اليمين واليسار على حد سواء) ما بين مواطنيها العرب (معتبرة أن سقف مطالبهم يجب ألا يتعدى المساواة المدنية) وما بين الفلسطينيين الآخرين (خاصة في الضفة الغربية والقطاع) والذي يطمحون إلى دولة فلسطينية. سيستمر هذا التمييز كونه يسعى إلى نزع صفة «الجماعة القومية» عن فلسطيني الداخل وإبقائها محصورة في فلسطيني أراضي العام ١٩٦٧. وعليه، ثمة علاقة عضوية بين «استيعاب» المواطنين العرب داخل إسرائيل وبين حل المسألة الفلسطينية في الأرض المحتلة. لكن أحد الفروقات الأساسية ما بين اليسار واليمين الصهيونيين، يكمن في طريقة رؤيته لهذه العلاقة العضوية: من جهة، يرى اليسار الصهيوني نفسه مستعداً لاستيعاب فلسطيني الداخل بشكل كامل من خلال تطبيع العلاقة معهم والمضي بصحبتهم نحو بناء الدولة «الديمقراطية» القائمة على تنوعات إثنية وثقافية واجتماعية. والسبب لا يعود فقط إلى «القيم الليبرالية» التي يتبناها اليسار عموماً، وإنما أيضاً إلى كونه يوافق على أن حل المسألة الفلسطينية في الأرض المحتلة يمكن أن يتم من خلال بناء دولة فلسطينية (ليس بالضرورة على حدود الرابع من حزيران). وبالتالي، إقامة الدولة الفلسطينية في مكان ما داخل الضفة الغربية وقطاع غزة سينزع كليا صفة الجماعة القومية عن المواطنين العرب داخل إسرائيل، ويمهد لاستيعابهم داخل الدولة كأفراد لا يملكون هوية جماعية ذات بعد سياسي. من جهة أخرى، فإن منطلق اليمين الصهيوني مغاير تماماً،

دولة مستقلة (المسألة القومية). والثانية، الدفاع عن حقوق الفلسطينيين داخل إسرائيل والذين يرزحون تحت نظام أبارتهايد ممنهج يصنفهم في أدنى السلم الاجتماعي والاقتصادي ويحرمهم من المشاركة الفاعلة في تطوير ظروفهم المعيشية (المسألة الاجتماعية-المدنية). من جهة، هناك أحزاب (مثل حركة أبناء البلد، الحركة الإسلامية الشق الشمالي) ترفض مبدأ المشاركة في الكنيست معتبرة بأنه لا يمكن حل المسألة الاجتماعية-المدنية من داخل المؤسسة التي تتقن إعادة إنتاج نظام الأبارتهايد. من جهة ثانية، ثمة أحزاب تؤيد المشاركة في الكنيست وترى أن وصول العرب إلى السلطة التشريعية هو أساسي لفرض تغيير تدريجي على ظروف المجتمع العربي دون أن يعنى ذلك تخليها عن المسألة القومية، وإن كان حضور البعد القومي في برنامجها السياسي يخضع لمتطلبات المرحلة وموازين القوى.

وعليه، لدى كل حزب عربي مشارك في الكنيست توازن مفهوم ضمناً، ويصعب تحديده بدقة، ما بين الهم القومي والمطالب الاجتماعية-المدنية. لكن ثمة حدثان تأسيسيان حدثا منذ بداية التسعينيات ساهما في التغيير النسبي للمسألة القومية لدى الجمهور العربي بشكل عام لكن دون طمسها كلياً. الأول، توقيع اتفاق أوسلو والتوافق الدولي بأن حل المسألة الفلسطينية قد يكون في أحسن الحالات داخل الأرض المحتلة في العام ١٩٦٧. لقد ساهمت هذه اللحظة التأسيسية في إحداث انزياحات في الوعي السياسي لدى فلسطينيي الداخل والذين اتجهوا إلى التركيز أكثر على وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية والمدنية داخل إسرائيل. الحدث الثاني، هو خطة الإصلاح الاقتصادي (١٩٨٥) والتي تبعها انخراط الاقتصاد الإسرائيلي في دوامة العولمة من خلال تطبيق سياسات نيوليبرالية.^{١٥} لم تكشف هذه التغييرات الاقتصادية مدى اللامساواة التي يعيشها العرب داخل إسرائيل وحسب، وإنما ساهمت في تعميق الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين المواطنين العرب واليهود في دولة تتسم أصلاً بالأبارتهايد. هنا، تبرز سياسات الحكومة الإسرائيلية في العقدين الأخيرين بالكف عن التعامل مع «الأقلية العربية» باعتبارها مستضعفة وتحتاج إلى دعم مالي خاص بوضعيتها. بل إنها تسعى تدريجياً إلى دمج العرب في الاقتصاد الإسرائيلي بشكل أكثر فاعلية كما يبدو من الخطة الخماسية

رقم ٩٢٢ لعام ٢٠١٥. تصاحب هذه الدمج الاقتصادي، بدون أدنى شك، مع إعادة نبش لمسألة الاندماج السياسي دون أن تتضح بعد السيناريوهات المستقبلية المترتبة عليه.

ومهما يكن من أمر، فقد اعتادت الأحزاب العربية على المحافظة على مسافة آمنة من المسألة القومية بحيث أبقت على علاقاتها الدائمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وتماثلت مع معاناة الفلسطينيين في الأرض المحتلة، ورفضت رفضاً قاطعاً الانضمام إلى ائتلاف حكومي صهيوني (سواء أكان يمينياً أم يسارياً)، وحاولت التماثل مع المشروع الوطني الفلسطيني من على منصة الكنيست في مناسبات عديدة. بيد أن هذا الالتزام بالقضايا القومية التي بطبيعة الحال تجعل من الممارسة الحزبية العربية نقيضاً لمفهوم «الدولة اليهودية» بدأ يفقد الأساس المادي لاستمراره على ضوء المستجدات خلال العقود الثلاثة الأخيرة. هذا الأمر وضع الأحزاب العربية في مأزق: إما المحافظة على الهوية القومية على حساب قدرتها على التحول إلى أحزاب مؤثرة في برنامج عمل الحكومة الإسرائيلية، أو التصميم على تحقيق مساواة مدنية كاملة حتى لو كان مقابل ثمن سياسي باهظ مثل التنازل عن الهوية القومية. هذا المأزق تم التعبير عنه في حدثين تاريخيين:

التوصية التاريخية التي قامت بها القائمة المشتركة (بمركباتها الأربعة) بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠. حيث قامت قائمة عربية، ولأول مرة، بالتوصية على شخصية صهيونية غير يسارية لتولي رئاسة الحكومة. التقارب، خطاباً وممارسة، ما بين القائمة العربية الموحدة وحزب الليكود الذي قام على أساس «عدم استثناء أي حزب صهيوني من خارطة التحالفات» التي قد تنسجها الموحدة.

يشترك الحدثان بأنهما ينبعان من مأزق الموازنة ما بين البعد القومي والبعد الاجتماعي-المدني لدى الأحزاب العربية في الداخل. بيد أن ثمة اختلاف نوعي ما بين الحدثين. إن توصية القائمة المشتركة بغانتس رئيساً للحكومة، والتي جاءت بعد سجلات حامية الوطيس داخل أروقة المشتركة، لم تنطو على تنازل عن أحد البعدين لصالح الثاني.^{١٦} وإنما جاءت مدفوعة بأسباب خارجية لا تتعلق بجوهر الممارسة السياسية ومآلاتها لدى القائمة المشتركة: تمثلت هذه

الخلاصة

شكلت السنوات الطويلة من التمييز والاضطهاد بحق الفلسطينيين في الداخل أحد أهم الدوافع للمشاركة في انتخابات الكنيست، خاصة في السنوات الأخيرة. ولطالما كان اضطهاد الدولة الإسرائيلية للمواطنين العرب يحمل بعداً: البعد القومي الذي يحول دون قدرة الفلسطينيين في الداخل على تقرير مصيرهم السياسي، والبعد الاجتماعي-الاقتصادي الذي يوضع العرب في موقع دوني مقارنة بباقي المجتمع الإسرائيلي اليهودي. لقد كان هذا الاضطهاد المزدوج ملازماً لعلاقة الأصلاني-المستوطن، ويمكن التعبير عنه كصنف من «الحكم التمييزي» (Rule of Difference). حسب، يوأف ميخوزاي، فإن إسرائيل مارست الحكم التمييزي بحق العرب من خلال سياستين رئيسيتين: منع العرب من المشاركة الفاعلة في صنع القرار السياسي عبر تحويل مشاركتهم في الكنيست إلى مشاركة شكلية، ومن خلال التحكم في توزيع التمويل والمخصصات والموارد.^{١٨}

ويشكل خطاب منصور عباس، محاولة لإنهاء حالة الأبرتهاید المؤسساتي الذي يرفض استيعاب الأحزاب العربية على قدم وساق، إلا أن هذه المحاولة تأتي مقابل ثمن أكبر بكثير من المنفعة المرجوة منها: التنازل عن الهوية الجماعية للمواطنين العرب داخل إسرائيل، وبالتالي إخراج فلسطيني الداخل من دائرة الخطر الديمغرافي التي قد تتهدد إسرائيل في المستقبل. من جهة أخرى، رأت المقالة بأن إسرائيل لا تسعى بتاتاً إلى استيعاب المواطنين العرب، بشكل يدمجهم كلياً في مؤسسات الدولة، وهيئاتها التقريرية. ويتصدر اليمين، خاصة اليمين الجديد، هذا الرفض الذي يُبقي المواطن العربي، بطبيعة الحال، مواطناً من الدرجة الثانية وفي موقع دوني داخل مؤسسات الدولة. على العكس مما يعتقد البعض بأن تقارب منصور-نتنياهو، أو اندماج الموحدة في السياسية الإسرائيلية قد يشكل نقطة قوة لإسرائيل، إلا أن التحليل أعلاه خلص إلى أن إسرائيل، كما نعرفها اليوم، هي دولة يهيمن عليها اليمين الصهيوني الذي يرفض فكرة الاستيعاب.

الأسباب الخارجية في اعتقادها بأنها يمكن أن تطيح بحكم نتياهو. في المقابل، فإن خطاب عباس جاء لتويجاً لنهج سياسي جديد مدفوع، ليس بأسباب خارجية آنية، وإنما بإعادة نظر شمولية في شكل الممارسة السياسية للأحزاب العربية ودورها داخل النظام السياسي الإسرائيلي والذي يشترط التنازل الكلي عن الاختلافات القومية لصالح الاندماج المدني الكامل. وفي ظل رفض الدولة لاستيعاب العرب سياسياً، فإن مطالبة منصور عباس باستيعاب ذاته، يعتبر مرجحاً بالنسبة لليمين الصهيوني، كونه يحاول إلغاء الأبرتهاید من خلال أدوات يستخدمها المستعمر نفسه (الاستيعاب). فممارسة منصور عباس السياسية تشكل بداية نهج سياسي جديد للأحزاب العربية، لأنه يريد رفع مكانة الأحزاب العربية والسماح لها بلعب الدور نفسه الذي تلعبه أحزاب صهيونية من خلال فتح كافة مؤسسات الدولة التنفيذية، والتشريعية أمامها. وهو يرى أن الطريق إلى هذه المكانة تأتي من خلال التنازل عن الهوية القومية الجماعية للمواطنين العرب داخل إسرائيل. ولا ينحصر التنازل عن الهوية القومية الجماعية من خلال قطع الصلة مع القضايا الفلسطينية في الضفة الغربية، والشتات، وإنما أيضاً الموافقة على السياسة الإسرائيلية كما يظهر من عدم تحفظ عباس من اتفاقيات التطبيع مع الدول الخليجية، واستعداده ليكون جزءاً من محور بناء السلام.^{١٧}

ومع أن النهج السياسي الجديد المطالب باستيعاب الأصلاني يقوم بتلبية شروط الاستيعاب التي وضعها المستعمر (التنازل عن الهوية القومية كمشروع سياسي)، إلا أنه يغفل بأن استيعاب العربي كلياً داخل إسرائيل قد لا يمكن أن يتم قبل حل مسألة الدولة الفلسطينية في الأرض المحتلة. من هنا، من الممكن أن ينخرط منصور عباس في تحالفات مستقبلية مع أحزاب يمينية إسرائيلية، وقد يتقلد مناصب جديدة بالنسبة لممثل حزب عربي، بيد أنه لن يستطيع الوصول إلى مرحلة المواطن ذي الحقوق الكاملة المتساوية مع اليهودي قبيل حل المسألة الفلسطينية.

الهوامش

- ١ نضال محمود وتد، "منصور عباس يسقط القضية الفلسطينية من خطاب غزل مع اليمين الإسرائيلي"، العربي الجديد، ٢٠٢١، <https://bit.ly/3vnZrTM..>
- ٢ رائف زريق، "المسلم الإسرائيلي"، كل العرب، ٢٠٢٢، <https://www.alarab.com/Article/974188>.
- 3 Patrick Wolfe, "Land, Labor, and Difference: Elementary Structures of Race," *The American Historical Review* 106, no. 3 (June 2001): 866, doi:10.2307/2692330.
- ٤ اقترح استخدام كلمة «استيعاب» كترجمة للمصطلح (١). والاستيعاب يعني علاقة بين طرفين، بحيث أن يتم استيعاب طرف داخل الطرف الثاني بدون أن يتسبب الأمر في انزياحات ذات دلالة على جور الطرف المُستوعب.
- 5 Shourideh C. Molavi, *Stateless Citizenship: The Palestinian-Arab Citizens of Israel*, Studies in Critical Social Sciences 54 (Leiden; Boston: Brill, 2013).
- ٦ وليد حباس، "مفهوم الاستعمار الاستيطاني: نحو إطار نظري جديد"، قضايا إسرائيلية ٦٦ (٢٠١٧): ١١٤-٢٧.
- 7 Sammy Samooha, "Ethnic Democracy: Israel as an Archetype." *Israel Studies*, *Israel Studies* 2, no. 2 (1997): 198-241.
- 8 Patrick Wolfe, "Settler Colonialism and the Elimination of the Native," *Journal of Genocide Research* 8, no. 4 (December 2006): 387-409, doi:10.1080/14623520601056240.
- ٩ حباس، "مفهوم الاستعمار الاستيطاني: نحو إطار نظري جديد."
- 10 George Steinmetz, "The Sociology of Empires, Colonies, and Postcolonialism," *Annual Review of Sociology* 40, no. 1 (July 30, 2014): 79-80, doi:10.1146/annurev-soc-071913-043131.
- 11 Lorenzo Veracini, "Introducing: Settler Colonial Studies," *Settler Colonial Studies* 1, no. 1 (January 2011): 1-12, doi:10.1080/2201473X.2011.10648799.
- ١٢ سونيا بولس وآخرون، قانون أساس إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي «الوقائع والأبعاد» (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، ٢٠١٩).
- ١٣ همت زعبي، "الفلسطينيون في إسرائيل"، في تقرير "مدار" الاستراتيجي ٢٠٢١: المشهد الإسرائيلي ٢٠٢٠، تحرير. هنيدي غانم (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، ٢٠٢١)، ٢٠٥-٢٣٦.
- ١٤ بتسليل سموتريتش، "خطة الحسم: مفتاح السلام يكمن لدى اليمين الإسرائيلي"، هاشاليح، ٦، (٢٠١٧)، <https://bit.ly/3wLmpFJ>.
- معهد الأمن القومي الإسرائيلي، "أصداء- نشرة ٨" (تل أبيب: معهد الأمن القومي الإسرائيلي، ٢٠٢١) <https://bit.ly/3dWF31o>.
- ١٦ عابدة سليمان توما، "لماذا انقسمت القائمة المشتركة قبيل انتخابات الكنيست في آذار ٢٠٢٠؟"، بودكاست مدار، ٢٠٢١، <https://bit.ly/3sZwPyB>.
- معهد الأمن القومي الإسرائيلي، "أصداء- نشرة ٨."
- 18 Yoav Mehozay, "The Rule of Difference: How Emergency Powers Prevent Palestinian Assimilation in Israel," *Israel Studies Review* 27, no. 2 (January 1, 2012), doi:10.3167/isr.2012.270203.